آخر التطورات والمستجدات: تتصاعد التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين بشأن السياسات في المنطقة. وهناك معاناة إنسانية هائلة وتدمير لرأس المال المادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الصراع الدائر هناك. وأدت الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى تراجع حركة العبور عبر قناة السويس، وتعطيل التجارة الدولية، وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات، لا سيما في البلدان المجاورة.

وظل نشاط كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة ضعيفاً في أوائل حتى منتصف عام 2024. وفي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، شهد النشاط النفطي حالة من الركود، حيث تم تمديد تخفيضات إنتاج النفط في يونيو/حزيران 2024 حتى نهاية عام 2025، وتم الاتفاق على الإبقاء على التعديلات الإضافية الطوعية في الإنتاج حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2024 قبل إلغائها التدريجي اعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول. وانتعش النشاط في البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي التي كانت معفاة من اتفاقيات خفض الإنتاج.

وتعاني البلدان المستوردة للنفط من ضعف نشاط القطاع الخاص، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدلات التضخم. وفي مصر، من المتوقع أن يتباطأ النمو في السنة المالية 2024/2023 (يوليو/تموز 2023 إلى يونيو/حزيران 2024)، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض حركة الشحن عبر قناة السويس وضعف تعافي قطاع السياحة بسبب الصراع الدائر في المنطقة. وقد توقف النشاط في تونس، وانكمش الإنتاج الفلاحي في المغرب في أوائل عام 2024.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن ينتعش النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى 2.8% في عام 2024 و4.2% في عام 2025، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة التدريجية في إنتاج النفط وتحسن النشاط منذ الربع الأخير من 2024. وتقل التوقعات لعام 2024 مقارنةً بما كان متوقعاً في يناير/كانون الثاني، وهذا يعكس أثر تمديد تخفيضات إنتاج النفط في والصراع الدائر في المنطقة.

كما من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 2.8% في 2024 و4.7% في 2025. وفي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن تدعم الأنشطة غير النفطية معدلات النمو في عام 2024، كما من المتوقع أن يؤدي الاستئناف التدريجي للنشاط النفطي إلى زيادة النمو في عام 2025. وفيما بين البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي، سيساعد الانتعاش المتوقع في قطاع النفط في عام 2025 على تعزيز النمو في الجزائر والعراق.

وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يزيد معدل النمو في عام 2024 إلى 2.9% ثم إلى 4% سنويا في 2025-2026. وفي مصر، من المتوقع أن يزيد معدل النمو بسبب نمو الاستثمار الذي حفزته جزئيا الصفقة الكبرى التي تم إبرامها مع الإمارات. ومن المتوقع أن يظل النمو مستقراً في الأردن، على الرغم من أن الأنشطة المرتبطة بالسياحة ستعاني في الأمد القصير. وفي تونس، من المتوقع أن ينتعش النمو، لكن من المتوقع أن يتراجع النشاط في جيبوتي والمغرب في عام 2024.

ويعكس ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا العام مدى حدة الصراع الدائر في المنطقة. ومن المفترض أن ينكمش اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 6.5% أخرى على الأقل - مع إمكانية حدوث انكماش يصل إلى 9.4% - في عام 2024. وفي سوريا واليمن، تبدو الآفاق غير مبشرة ويكتنفها عدم اليقين بسبب الصراع الدائر، وأحداث العنف والاضطرابات الداخلية، والتوترات في البحر الأحمر.

المخاطر: تتمثل إحدى المخاطر السلبية الشديدة التي تهدد المنطقة في إمكانية تصاعد الصراعات المسلحة فيها. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، قد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى خروج رؤوس الأموال وانخفاض سعر الصرف. وستشهد البلدان التي تعاني من ارتفاع الديون الحكومية زيادة في أعباء خدمة الديون بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وارتفاع مخاطر عدم الاستقرار المالي. ولا تزال الظواهر المناخية الشديدة الناجمة عن تغير المناخ، فضلا عن الأنواع الأخرى من الكوارث الطبيعية، تشكل مخاطر كبيرة في المنطقة. ومن المرجح أن تؤثر التداعيات السلبية غير المباشرة بسبب تراجع النمو في الصين مقارنة بما كان متوقعاً على البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض الطلب وتراجع أسعار النفط. غير عن زيادة معدلات النمو عما كان متوقعاً في الولايات المتحدة والتحسن الناتج عن ذلك في الطلب العالمي سيحقق منافع على مستوى الصادرات في المنطقة.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: http://www.worldbank.org/gep.

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	2021	2022	2023ت	2024ق	2025ق	2026ق
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010-2019)						
على أساس السنة التقويمية						
الجزائر	3.8	3.6	4.1	2.9	3.7	3.2
البحرين	2.6	5.2	2.6	3.5	3.3	3.4
جيبوتي	4.5	3.7	6.7	5.1	5.1	5.2
العراق [أ]	1.5	7.6	2.9-	0.3-	3.8	5.3
الأردن	3.7	2.4	2.6	2.5	2.6	2.6
الكويت	1.3	7.9	0.1-	2.8	3.1	2.7
لبنان [ب]	7.0-	0.6-	0.2-	0.5	..	..
ليبيا	153.5	1.3	1.7-	4.8	5.3	5.8
المغرب	8.0	1.3	2.8	2.4	3.7	3.3
عُمان	3.1	4.3	1.3	1.5	2.8	3.2
قطر	1.6	4.2	1.8	2.1	3.2	4.7
السعودية	4.3	8.7	0.9-	2.5	5.9	3.2
سوريا [ب]	1.3	0.1-	1.2-	1.5-	..	..
تونس	4.6	2.6	0.4	2.4	2.4	2.2
الإمارات	4.4	7.9	3.1	3.9	4.1	4.0
الضفة الغربية وقطاع غزة [ج]	7.0	3.9	6.4-	6.5-	5.5	4.2
اليمن [ب]	1.0-	1.5	2.0-	1.0-	1.5	..

أساس السنة المالية [د]	**202/221**	**202/232**	**24/2023ت**	**25/2024ق**	**26/2025ق**	**27/2026ق**
إيران	4.7	3.8	5.0	3.2	2.7	2.4

	202/210	**202/221**	**2022/23**	**24/2023ت**	**25/2024ق**	**26/2025ق**
مصر	3.3	6.6	3.8	2.8	4.2	4.6

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار وفقاً لما يُستجد من معلومات أو يطرأ من تغيرات في الظروف (العالمية). ومن ثمَّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق الاقتصادات لا تختلف اختلافا كبيراً في أي لحظة زمنية معينة.

أ. يتم عرض البيانات على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

ب. تم استبعاد التوقعات الخاصة بلبنان (بعد 2024) وسوريا (بعد 2024) واليمن (بعد 2025) بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.

ج. لا تزال الآفاق الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين، وتتراوح توقعات النمو لعام 2024 من -6.5%، كما هو مبين في الجدول، إلى -9.4%، وذلك حسب نواتج العوامل المختلفة التي تؤثر على هذه الآفاق.

د. يرجى مراجعة الملحق الخاص بالمنطقة للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية.